مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 05 / العـدد: 02 (2021)، ص 252-273

التنافس الأمريكي الروسي في ظل الأزمة السورية: الأهداف والمظاهر

Competition the American-Russian in light of the Syrian crisis: Objectives and Aspects.

بوزيدي عبد الرزاق

جامعة محمد خيضر -بسكرة (الجزائر)، basset.chihab@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/10/11 تاريخ القبول: 2021/04/08 تاريخ النشر: 2021/10/29

ملخص:

تهدف هذه الورقة لمناقشة موضوع مهم في الساحة الدولية و هو التنافس الأمريكي الروسي في سوريا، خاصة بعد الأحداث التي شهدتها سوريا منذ شهر مارس 2011، و التي تصاعدت حدتها لتصل إلى نزاع داخلي مسلح، و قد أدت هذه الأزمة إلى بروز تناقض كبير في المصالح بين الولايات المتحدة و روسيا و هو ما جسده وقوف كل منهما إلى جانب أحد أطراف النزاع السوري، و العمل على توفير كل أشكال الدعم الداخلي و الخارجي من أجل تحقيق أهدافه الإستراتيجية، و بذلك فإن كل هذه الأمور أثرت بشكل كبير على ما يجري في سوريا من أحداث و جعلت إمكانية الحل مرهونة بمدى توافق الرؤى بين القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة و روسيا.

كلمات مفتاحية: الإستراتيجية.، الولايات المتحدة الأمريكية.، روسيا.، الأزمة السورية.

Abstract:

This document aims to discuss the subject of the US and Russian rivalry in Syria, notably after the events witnessed in Syria since March 2011, which intensity escalated to an internal armed conflict.This crisis led to the emergence of a great conflict of interests between the United States and Russia, and this was demonstrated by the stand of each of them to the side of one of the parties in the Syrian conflict, and working to provide all forms of internal and external support in order to achieve its strategic objectives. Such all these matters, greatly affected the events occurring in Syria, made the possibility of a solution depends on the compatibility of visions between the major powers, especially the United States of America and Russia.

Keywords: Strategy; Rivalry; United States of America; Russia; the Syrian crisis

المؤلف المرسل: بوزيدي عبد الرزاق، **الإيميل**: basset.chihab@yahoo.com

مقدمة:

في ظل ما شهدته منطقة الشرق الأوسط من تحولات في سياق ما يعرف بثورات الربيع العربي، فقد سعت كل من الولايات المتحدة وروسيا إلى استخدام الإمكانيات المتاحة لتحقيق غايتها في المنطقة، مستغلة ظروف المنطقة التي تضم دولا ذات اقتصاديات ريعية، وأنظمة سياسية هشة، يضاف إلى ذلك ما تواجهه المنطقة من صراعات عرقية ومذهبية حادة، هذا الأمر ترتب عنه عودة التنافس بين القوتين وأصبحت الأوضاع مشابهة لما كانت عليه في زمن الحرب الباردة وإن كانت بدرجة أقل، حيث احتلت المصالح مكان الإيديولوجية في توجيه هذا التنافس.

إن التطورات الأخيرة التي تجري في الشرق الأوسط و خصوصا ما يحدث في سوريا من أعمال عنف مستمر بين النظام السوري و معارضيه من مختلف الإيديولوجيات و أحيانا فيما بين أطراف المعارضة ذاتها، قد أدى إلى تزايد حدة الاختلافات بين الولايات المتحدة و روسيا، و ذلك نتيجة لتصدم المصالح الإستراتيجية بين الطرفين في سوريا، فكل منهما يدرك مدى أهمية سوريا كدولة إرتكازية–حسب تعبير بول كينيدي–في منطقة الشرق الأوسط، أي أن سوريا بمثابة قلب الشرق الأوسط و لابد من السيطرة على هذا القلب، و ذلك بما يمكن من إحكام القبضة على العراق و تركيا و مصر و التي تشكل سوريا نقط التقاء بينهم، و من يسيطر على هذه النطاقات الجيو–سياسية الثلاثة يمكنه إحكام السيطرة على الشرق الأوسط، و من ينجح في ذلك يمكنه السيطرة على العالم.

يهدف هذا المقال إلى محاولة إيجاد إجابة للتساؤلات التي تطرحها الأزمة السورية الراهنة، خاصة فيما يتعلق بسبب إتخاذ كل من الولايات المتحدة وروسيا مواقف متعارضة عند التعامل مع مجريات الأحداث في سوريا، هذا ما يبرر إختيار الأزمة السورية كدراسة حالة لمحاولة فهم وتحليل الجانب التنافسي بين القوتين العظمتين.

وبناء على كل ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: **كيف أثرت الأزمة السورية الراهنة على تصاعد حدة التنافس الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا في العديد من المجالات؟**

أما عن الفرضيات التي يمكن تناولها في هذه الدراسة فهي كالتالي:

- الأهمية الجيوبوليتيكية لسوريا أثرت على التوجهات الإستراتيجية للولايات المتحدة وروسيا وجعلتها تأخذ طابع التنافس بين الجانبين.

- إن رغبة روسيا الشديدة في احتلال موقع مهم في خريطة الشرق الأوسط دفعها إلى الوقوف بقوة إلى جانب النظام السوري وهو ما أدى إلى زيادة حدة المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

سنحاول تناول الموضوع من خلال التطرق للنقاط التالية:

أولا: العوامل الكامنة وراء الأزمة السورية

تشهد سوريا منذ شهر مارس 2011 واحد من أخطر التحديات في تاريخها الحديث المتمثل في أزمة اجتماعية سياسية عميقة تصاعدت حدتها لتصل إلى نزاع داخلي مسلح، وقد كشفت هذه الأزمة عن تعقيد العوامل الداخلية فيها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على المستويين الداخلي والخارجي، فقد أخذ هذا الصراع أبعادا متعددة أدت إلى مشهد غير مسبوق من العنف ترافق مع تدخل قوى خارجية في دعم أطراف النزاع.

1. العوامل المؤسساتية التي أدت إلى اندلا ع الأزمة السورية الراهنة

يقر الدستور السوري على أن نظام الحكم هو نظام جمهوري رئاسي ويأخذ بمبدأ ثنائية السلطة التنفيذية التي تشتمل على رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وقد حدد دستور 2012 شروط الترشح كما جاءت في دستور 1973، إلا أن هناك اختلافات بسيطة، فحسب دستور 1973 يشغل رئيس الجمهورية أعلى منصب تنفيذي ويجب أن يكون المرشح لرئاسة الجمهورية مواطن سوري لا يقل عمره عن 34 عام بحسب التعديل الذي جرى عام 2000 عقب وفاة الرئيس حافظ الأسد، وتمتد ولاية رئيس الجمهورية سبع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وتقترح القيادة القطرية لحزب البعث أولا اسم الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية ويتولى بعدها مجلس الشعب تسميته رسميا ويعين موعدا للاستفتاء.

بالنسبة للبرلمان المتمثل في مجلس الشعب فقد اقتصر دوره على مصادقة القوانين المطروحة من قبل الحكومة كما أنه لم يسحب الثقة من أية حكومة أو اعترض على مشروع قانون للحكومة لذلك كانت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية متدنية إذ لم تتعد 15 %، وفي الحقيقة كان البرلمان في عهد حافظ الأسد مجرد اكتساء قانوني وتشريعي الذي يقتضي وجود برلمان في النظام الجمهوري الرئاسي البرلماني، ولم تتغير الأمور كثيرا في عهد ابنه بشار الأسد.[1]

أما بالنسبة لمؤسسة القضاء، فإنه على الرغم من بعض الجهود لمحاولة إصلاح الوضع العام للمؤسسة القضائية، إلا أن إمكاناتها التقنية والبشرية ظلت محدودة، حيث أن المشكلة الأساسية التي تواجه الإصلاح القضائي في سوريا هي مشكلة بنيوية،.[2]

يتأثر الوزن الحقيقي للأحزاب السياسية بالثقل الذي تتمتع به جماعات أخرى:كالجيش و البيروقراطية و الجماعات الغير رسمية التي تعتمد على القرابة والعلاقات الشخصية، والتي تؤدي إلى تشكيل لجنة قوية منافسة لقادة الأحزاب[3]، وقد أثر هذا كثيرا على توجهات أحزاب المعارضة السورية، فالأحزاب السياسية في سوريا هي نوعان :

- أحزاب يسارية صغيرة وغير فعالة تشكل طرفا في الجبهة التقدمية إلى جانب حزب البعث الحاكم.
- أحزاب محظورة وغير مرخصة تعمل بشكل سري أبرزها الأحزاب الإسلامية والكردية.

نتيجة لهذه العوامل المؤسساتية وإنفراد الرئيس بالهيمنة على مؤسسات الدولة و ضم جميع الأحزاب السياسية في جبهة وطنية تقدمية، تعطلت الحياة السياسية إلى درجة التهميش، فلا يوجد في سوريا إلا حزب وحيد وهو"حزب البعث العربي الاشتراكي"، والذي يعتبر كحزب قائد للمجتمع والدولة إلى جانب أحزاب يسارية ضعيفة[4]، وقد برر النظام السياسي السوري احتكار الحياة السياسية بحجة تجنيب سوريا الصراعات الدولية والإقليمية لمد النفوذ إليها، و مواجهة التهديدات الأمنية القادمة من إسرائيل.[5]

2. العوامل الاقتصادية التي أدت إلى اندلا ع الأزمة السورية الراهنة

تحول الاقتصاد السوري خلال الأعوام العشرة الماضية من اقتصاد إنتاجي إلى اقتصاد استهلاكي يغلب عليه طابع ريعي، أدى إلى انخفاض قدرة الناس الشرائية العامة بحوالي 28% وتدني حصة القوى العاملة (16 مليون سوري) إلى 24% فقط من الدخل الوطني، كذلك حصل تردي في نوعية الخدمات و ارتفاع أسعارها، كما ارتفعت معدلات البطالة التي قدرت بما يتجاوز 37%.[6]

و يؤكد الأستاذ ميشيل خوس دوفسكي في مقاله المعنون "سوريا : من يقف وراء حركة الاحتجاج " أن الأزمة في سوريا ترجع إلى سببين رئيسيين :

أ- تزايد مستوى البطالة في السنوات الأخيرة.

ب- تدهور الظروف والأوضاع الاجتماعية.

و حدوث هذين السببين حسب الأستاذ ميشيل يعود بشكل أساسي إلى قيام دمشق بإتباع وصفة صندوق النقد الدولي الخاصة بسوريا في عام 2006، و هي الوصفة التي فرضت على سوريا القيام بانتهاج سياسات اقتصادية تقشفية وإعادة هيكلة المؤسسات المالية والتجارية.هذه السياسات أثرت بشكل مباشر على الطبقة الوسطى في المجتمع وخاصة سكان الأرياف والذين عانوا في الفترة الأخيرة من موجة جفاف

قاسية أثرت على مستوى معيشة الأفراد مما جعلهم يهجرون قراهم نحو المدن ما أدى إلى ارتفاع مستوى البطالة و الفقر في المدن.[7]

يعد التراجع في معدلات المشاركة في قوة العمل والذي شهدته سوريا في العقد الأخير مؤشرا سلبيا، فقد وصل معدل البطالة في سوريا سنة 2010 إلى حوالي 37 **%**، وذلك يشير إلى أن الاقتصاد السوري فشل في استيعاب الداخلين المحتملين إلى سوق العمل وقد تأثر خلق فرص العمل بحالات الجفاف المتعاقبة والتي أضرت بالتشغيل في القطاع الزراعي، و الاستجابة البطيئة من قبل بقية القطاعات في مجال التشغيل.[8]

بشكل عام، يمكن أن نلخص أهم المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد السوري قي السنوات الأخيرة قبل اندلا ع الأحداث في سوريا فيما يلي:

- تراجع معدلات النمو الاقتصادي، و اعتماد الاقتصاد على قطاعات ريعية كالنفط، و هنا بدأ التحدي الأكبر بعد انخفاض احتياطي النفط السوري و إنتاجه و بالتالي عوائده، و هو ما سبب ضغوطات كبيرة على أوضاع المالية العامة و ميزان المدفوعات و مستويات المعيشة.
- ارتفاع معدلات التضخم المالي و الذي أثر سلبا على الاقتصاد السوري، فقد فاق معدل التضخم 15% حسب تقديرات المركز الاقتصادي السوري، و 10% وفقا للتصريحات الحكومية.[9]

3. العوامل البشرية والاجتماعية التي أدت إلى اندلا ع الأزمة السورية الراهنة

استمر النظام السوري لمدة زمنية طويلة معتمدا على الإيديولوجية ورفض فكرة الطائفية والعرقية، حيث أنه لم يعترف إلا بالعرب كمكون للمجتمع السوري، فمثلا لم يعترف بالأكراد ولم يمنحهم حق الجنسية السورية إلا بعد انطلاق الأحداث في سوريا في مارس 2011، حيث اضطر النظام السوري بالاعتراف بحقوق الأقلية الكردية ومنحها حكم ذاتيا في محاولة منه تخفيف الضغوط الاجتماعية المتزايدة.

ظل الجانب المذهبي والطائفي أحد الملامح المميزة لتركيبة الدولة السورية وإن كان بشكل خفي، حيث دفع البعد المذهبي و الطائفي خاصة بعد أحداث حماه في الثمينينات إلى نشوء ذهنية سياسية مركبة ومقلقة، تنساق وفق فرضية حكم الأقلية على الأغلبية، تلك الفرضية التي ادعى النظام محاربتها على مستوى خطاب مؤسسات الدولة وتنظيماتها "العروبية"، بينما تم دعمها وتكريسها على مستوى الأجهزة الأمنية الحاكمة.

بحسب تقرير سوري للأهداف الإنمائية للألفية الصادر سنة 2010 فقد أسهم الانخفاض في مساحات الأراضي القابلة للزراعة في زيادة نسبة الفقر في الريف والمناطق الشرقية (الحسكة، الرقة، دير الزور)، كما أن حالات الجفاف خفضت الإنتاج المحلي للغذاء، وأفضت إلى حالات هجرة داخلية بأعداد كبيرة، وقد أدى انتقال المهاجرون من الريف باتجاه مناطق المدن الجنوبية دورا هاما في ترتيب تلك المناطق على سلم الفقر في البلاد.[10]

أما بالنسبة للقطاع الصحي فإن الإنفاق العام على الرعاية الصحية لا يتجاوز 2 % من إجمالي الناتج المحلي كما أن نوعية خدمات الرعاية الصحية تراجعت خلال العقد الماضي وبالتالي لم تشهد المؤشرات الصحية أي تحسن كبير بين عامي 2001 و 2009 بحسب المسوح الصحية السكانية، أما نسبة المرضى الذين لديهم أمراض مزمنة فهي مرتفعة وقد بلغت حوالي 10% من السكان، وهو مؤشر خطير يدل على انتشار الحالات المكلفة والتي يصعب اكتشافها ومعالجتها.[11]

إلى جانب العوامل المذكورة سلفا والتي تعتبر عوامل داخلية، فإنه توجد عوامل أخرى مؤثرة خارج حدود سوريا والتي يمكن تسميتها بالعوامل الخارجية، حيث لعبت هي الأخرى دورا بارزا في التأثير على مجريات الأحداث وتطوراتها داخل سوريا.

ثانيا: الأهداف الأمريكية و الروسية في ظل الأزمة السورية الراهنة

1. الأهداف الأمريكية في ظل الأزمة السورية الراهنة

يرى الكثير من الباحثين أن ما يجري في سوريا وبعض الدول العربية ما هو إلا إعادة تقسيم جديد للمنطقة تحت ما يسمى "مشروع الشرق الأوسط الجديد" أو "سايكس بيكو الجديد" وفقا للمنظور الأمريكي ويقوم هذا المشروع على تقسيم المنطقة على أساس الهوية العرقية والدينية والطائفية إلى إمارات ودويلات متحاربة فيما بينها الأمر الذي سيضمن أمن إسرائيل ويشتت الهوية العربية.[12]

مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي جاء كبديل لمشروع الشرق الأوسط الكبير، توقف لمدة من الوقت نتيجة لعدم توفر الظروف الملائمة، إلا أن الولايات المتحدة حركت هدا المشروع من جديد في سياق ما يعرف بأحداث "الربيع العربي" خاصة بعد انطلاق الأحداث في سوريا، مما أتاح للولايات المتحدة فرصة تطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد والذي سيتم من خلاله تقسيم سوريا إلى أربع كيانات أو دويلات صغيرة و هي:

- **الدولة العلوية:** تقع غرب سوريا وتتألف من محافظتي طرطوس واللاذقية بالكامل، ومناطق مصياف والسقيلبية ومحردة التابعة لمحافظة حماه، ومناطق تلكلخ والقصير والرستن. تمتد الدولة العلوية حسب ما جاء في التقرير من حدود لواء إسكندرونة التابع لتركيا حاليا في الشمال إلى الحدود اللبنانية في الجنوب، ويحدها من الشرق باقي محافظتي حمص وحماة، ومن الشمال الشرقي محافظة إدلب.
- **الدولة الكردية:** تمتد من حدود إقليم كردستان العراق شرقا، مرورا بالقامشلي، الحسكة، درباسية، كوباني، وصولا إلى عفرين وتنتهي بمصيف سلمى الساحلي.
- **الدولة السنية:** وهي تضم دمشق وحلب وقسم من حمص وتدمر والرقة ودير الزور وصولا إلى الحدود الكردية في مدينة الحسكة .
- **دولة الدروز:** وتشمل مناطق تواجد الدروز وصولا إلى الحدود اللبنانية المتاخمة لحدود الطائفة الدرزية في لبنان.[13]

لتطبيق مشروع التقسيم الجديد، عملت الولايات المتحدة على اتخاذ موقفها اتجاه الأزمة السورية من خلال إعلان دعمها للمعارضة السورية المعتدلة والتغاضي عن إدخال السلاح إليها من قبل القوى الإقليمية (تركيا والسعودية)، وفي المقابل تبذل كل جهودها إلى محاصرة النظام السوري وإضعافه بشتى الوسائل وقد كانت أولى بوادر التقسيم في سوريا حين حصل أكراد سوريا على حكم ذاتي نتيجة الأزمة، وقد يستطيعون في المستقبل القريب تطويره إلى ما يشبه الاستقلال الذي يتمتع به أكراد العراق.

إذا الموقف الأمريكي تجاه ما يحدث في سوريا يهدف إلى تطبيق نظرية الفوضى البناءة أو التفكيك النظيف، بهدف إعادة رسم الخارطة الجغرافية والسياسية ليس فقط في سوريا بل منطقة الشرق الأوسط ككل.

وتقوم نظرية الفوضى البناءة حسب المنظور الأمريكي إلى تفكيك الوضع القائم في بلد ما، ولو أدى ذلك إلى حدوث فوضى مؤقتة تمهيدا لإعادة تركيب هذا البلد على أسس جديدة ملائمة أكثر لمصالح الولايات المتحدة ومخططاتها في المنطقة، و حلحلة الأمور ونقلها من مرحلة الجمود إلى مرحلة المرونة الهلامية والحركة، لكي تتمكن من التدخل وتطبيق السيناريوهات الجاهزة[14]، أو إطلاق العنان لقوى التغيير الداخلي بأن تأخذ فرصتها وتفعل فعلها وتقوية عناصر الفعل المؤثر الذي يهدف إلى حدوث التغيير داخل الأنظمة السياسية[15]، وهذا ما تجلى بوضوح في الحالة السورية حيث تدعم الولايات المتحدة والغرب المعارضة السورية

بما يمكنها من إسقاط النظام السوري من الداخل، كما أنها تتواجد على الأرض بقوات تعدادها 2000 جندي أمريكي في الشمال السوري.

أما الهدف الثاني الذي تسعى الو.م.أ إلى تحقيقه في سوريا فهو منع وصول السلاح لمن تعتبرهم إرهابيين (حزب الله، حماس)، فالأسلحة التي توجه من إيران عبر دمشق إلى لبنان لدعم حزب الله، والأسلحة التي تهرب عبر الأراضي السورية للعراق، سيجري تعطيلها من خلال إشغال النظام السوري بمواجهة حالة الغليان التي تمر بها البلاد تمهيدا للإطاحة به، وتجري الآن جولة معاكسة من تهريب السلاح فبدلا من تهريب السلاح عبر سوريا إلى العراق ولبنان، أصبح السلاح يهرب إلى داخل سوريا لدعم المعارضة السورية عبر الحدود من مختلف الاتجاهات، ويتوقع الأمريكيون أنه إذا ما تمكنوا من إسقاط النظام السوري أو على الأقل تغيير سلوك النظام الحالي، فإن ذلك سيمكن من التوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل.كما سيتمكنون من تطويق إيران وكسر نفوذها في المنطقة.

الهدف الثالث الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقه هو هدف جيوبوليتكي يدخل في سياق الاتجاه الواقعي المهيمن على السياسة الخارجية الأمريكية في إطار تفاعلاتها مع القوى الكبرى المنافسة لها على الساحة السورية، فوفقا للإستراتيجية الأمريكية تعتبر سوريا جزء حساسا من حافة الأرض لمحاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي والحيلولة بينها وبين المياه الدافئة، لذا فإقامة أنظمة حليفة في مناطق حساسة كهذه هو مطلب أمريكي ملح على اعتبار أن سوريا تعد دولة إرتكازية – **pivot states** – تدخل في إطار الصراع بين التالاسوكراتيا (القوة البحرية) بقيادة الولايات المتحدة والتيلوروكراتيا (القوى البرية) بقيادة روسيا الاتحادية، فسوريا بالنسبة للولايات المتحدة هي جزء من إستراتيجية الاحتواء والتي تهدف إلى حصر قلب الأرض الأوراسي ودفعه إلى الداخل ما أمكن تجنبا لتمدده خارج حدوده السياسية.[16]

وبذلك يمكن القول،أن السياسة الأمريكية تركز على إعاقة أي تقارب روسي محتمل مع الدول الحليفة أو غير الحليفة للولايات المتحدة ، أي مع الحلفاء أو الخصوم في منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل، لأن ما تمتلكه روسيا من قدرات عسكرية تقليدية ونووية يخولها إلى استعادة ثقلها الإستراتيجي، والظهور كقوة عظمى تشكل خطرا على الهيمنة الأمريكية في العالم، لذلك فإنه يجب تحجيم الدور الروسي، وعدم السماح له بالعودة لاستعادة مجد الإتحاد السوفيتي بانتزاع مناطق نفوذه الحالية، لذا بدأت السياسة الأمريكية بتنفيذ

هذه الرؤية، لإنهاء النفوذ الروسي ضمن منطقة الشرق الأوسط عبر إسقاط الأنظمة المتحالفة مع روسيا المتمثلة في سوريا وإيران.[17]

الهدف الرابع الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقه من خلال مواقفها تجاه الأزمة السورية متعلق بمسألة الصراع على الطاقة خاصة الغاز الطبيعي، فالولايات المتحدة تنظر نظرة ارتياب وشك إلى الخطط الروسية الرامية لاستعادة موقعها كأحد أقطاب الطاقة في العالم و الأمريكيين يدركون أن روسيا سوف تتمكن في هذه الحالة من تغيير الوضع الجيوسياسي في أوروبا وآسيا بما يخدم مصالحها، لذلك تسعى الولايات المتحدة جاهدة للعمل على كسر الاحتكار الروسي لسوق الغاز الأوربية، وإخراج أوروبا من تحت عباءة النفوذ الروسي المتزايد عبر إيجاد بدائل أخرى لمصادر الغاز الطبيعي تغطي احتياجات الأوربيين من دون الحاجة إلى الغاز الروسي.

بعد الهيمنة الأمريكية على منابع النفط في العراق وأغلب دول الخليج، برزت أهمية سوريا بالنسبة للولايات المتحدة كحجر أساس في لعبة الصراع على الغاز الطبيعي وذلك لاعتبارين مهمين هما :

- ظهور اكتشافات جديدة للغاز الطبيعي في حوض البحر الأبيض المتوسط تؤكد على أنه يحوي على حوالي 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي وتركز أغلب هذا الاحتياطي في سوريا، حيث تتحدث دراسات أن اكتشاف حقل " قارة " سيحقق حوالي 400 ألف متر مكعب يوميا لسوريا، وهو ما يجعل سوريا في المرتبة الأولى في منطقة المتوسط، هذه الاكتشافات جعلت سوريا محط أطماع جهات خارجية عديدة، ترغب في الهيمنة على إمكانيات الطاقة السورية، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز تلك القوى، وهي تدرك بأن بقاء النظام السوري الحالي المتحالف مع روسيا سيحرمها والدول الأوربية من الحصول على امتيازات في مجال الغاز الطبيعي، لأن روسيا هي الشريك الأول لسوريا وهي تحتكر الاستثمار في مجال الغاز السوري ولن تسمح بدخول أي دولة منافسة، ولذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على ضرورة إسقاط النظام السوري، ووضع نظام آخر حليف يفتح الباب أمامهم للحصول على استثمارات ضخمة في مجال الغاز الطبيعي، وبالتالي إقصاء شركة " غاز بروم" الروسية التي تستحوذ على حق التنقيب في الغاز السوري.

- تعتبر سوريا منطقة مهمة لعبور الغاز من مناطق عدة إلى أوربا، فبعد أن تمكنت الإستراتيجية الروسية من إفشال خط "نابوكو" المدعوم من طرف الولايات المتحدة والذي أرادت من خلاله إضعاف الهيمنة الروسية على سوق الغاز الأوربية، عبر نقل الغاز من آسيا الوسطى وتمريره عبر الأراضي التركية إلى أوربا، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إستراتيجية مضادة كانت تعتمد على الاستعاضة عن مصادر الغاز المفقودة في وسط آسيا بمصدر آخر جاء من صحاري الجزيرة العربية و تحيدا من قطر، ومن هنا ولدت فكرة مشروع خط الغاز القطري والذي سيصبح مقررا له أن يخرج من قطر مرورا بالمملكة العربية السعودية ثم يتجه غربا إلى الأراضي السورية حيث يلتقي بخط الغاز المصري والإسرائيلي، ثم يتجه شمالا إلى تركيا وصولا إلى أوربا في النهاية، وبذلك ستتمكن أوروبا من سد حاجاتها الغازية عبر هذه الخط بدلا من الغاز الروسي.

هذا المشروع تواجهه عقبة واحدة وهي رفض النظام السوري وعدم سماحه بمرور خط أنابيب الغاز القطري عبر أراضي سوريا، على اعتبار أن هذا الخط سيضر بمصالح حليفه الإستراتيجي روسيا، وما زاد الأمر سوءا هو توقيع سوريا اتفاق " الغاز الإسلامي" مع إيران والعراق سنة 2010، وهذا المشروع تسعى إيران من خلاله بتحويل نقل غازها وغاز القوقاز وآسيا الوسط عبر سوريا، وهو ما يشكل تحدي لخط الغاز الأمريكي "نابوكو" ومشروع الغاز القطري، وهذا الأمر زاد من إصرار الولايات المتحدة على إزاحة النظام السوري بمختلف الوسائل.[18]

2. الأهداف الروسية في ظل الأزمة السورية الراهنة

حسمت روسيا موقفها مما يحدث في سوريا بإعلان دعمها لنظام الأسد في سوريا، حيث أصبحت من أكثر المدافعين عنه في الساحة الدولية.فروسيا تتبع سياسة جوهرها دعم الأنظمة التي تواجه انتفاضات شعبية في الشرق الأوسط و هذه ليست سياسة جديدة، فروسيا اتبعتها في الثورة الخضراء في إيران سنة 2009، و قد ركز العديد من المحللين في شرحهم لهذه السياسية على أهمية الاستثمارات الاقتصادية في دول مثل ليبيا و سوريا أو لأن هناك ارتباطات سياسية تعود إلى عهد الإتحاد السوفيتي.

يذهب العديد من المراقبين إلى أن هناك العديد من العوامل المرتبطة بالمصالح الروسية في سوريا ذات طبيعة سياسية و إستراتيجية و اقتصادية هي التي تتحكم في موقف روسيا تجاه الأزمة السورية، حيث تمتد المصالح الإقتصادية لروسيا في سوريا إلى أبعد من المجال العسكري بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 20 مليار دولار،

فقد قامت الشركات الروسية بإستثمارات واسعة في التنقيب عن النفط والغاز والإنتاج في سوريا، و حاليا تقوم كل من شركتي **Tatneft** و **Soiuzneftegaz** بإستخراج النفط في سوريا، و قد حفرت شركة **Tatneft** أول بئر لها في عام 2010، و قد بنت شركة **Stroitransgaz** خط أنابيب الغاز الطبيعي ومصنع لتجهيز والآن تقوم ببناء مصنع ثان قرب الرقة الذي من شأنه معالجة 1.3 مليار متر مكعب من الغاز، كما فازت المجموعة النفطية شمال غرب بمناقصة في عام 2008 لبناء محطة لمعالجة النفط قرب دير الزور، و تشارك الشركات الروسية في مشاريع الطاقة النووية في سوريا، بما في ذلك الخطط التي أعلنتها **Rosatom** في عام 2010 لبناء أول محطة للطاقة النووية في سوريا.

كما تلعب شركات التصنيع الروسية أيضا دورا في الاقتصاد السوري، فقد وقعت شركة **Uralmash** عقد في عام 2010 لتوفير معدات الحفر لشركة النفط السورية. في سبتمبر 2011 وقعت كل من شركة **Tupolev** و شركة **Aviastar–SP** مذكرة لتوفير ثلاث طائرات ركاب **Tu–204SM** ومركز خدمة لهذه الطائرات للطيران السوري، كما أعلنت شركة **Traktornye Zavody** عن خطط لمشروع مشترك مع شركة سورية لبناء المعدات الزراعية، و في نفس السياق، وقعت شركة **Sitroniks** عقد في عام 2008 لبناء شبكة لاسلكية لسوريا، وأخيرا أعلنت شركة **Russkie Navigatsionnye Tekhnologii** بأن لديها خططا لتركيب معدات الملاحة القائمة على **Glonass** على السيارات السورية.[19]

بالنسبة لموقف روسيا من الأزمة السورية، تعتبر روسيا اليوم بأن المعركة في سوريا هي معركتها لأنها تعلم بأن التآمر عليها من قبل الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة، لإبعادها عن مناطق الطاقة المستجدة في البحر المتوسط، فالقوة النفطية و ارتفاع الأسعار عالميا هو الذي ساعد روسيا الحالية على إعادة دورها من خلال قدراتها المالية و الاقتصادية على المسرح الدولي، و تزايد الاهتمام الروسي بسوريا يعود إلى اكتشاف ثروتها الجديدة بالعديد من الحقول النفطية على الساحل السوري وبالقرب من الحدود اللبنانية.[20]

على المستوى الإقليمي، روسيا ليست في حاجة لاستيراد الطاقة فحسب، بل إن لها اهتمامات أخرى تكمن في كيفية الوصول الإستراتيجي إلى المنطقة. ففي السنوات التي تلت تفكك الإتحاد السوفيتي احتفظت روسيا بمنشأة الخدمات اللوجستية البحرية في طرطوس السورية، و هي تستضيف بحارة عسكريين روس و الذين يعملون بشكل دائم، و الغرض الأساسي منها هو إصلاح وتموين السفن البحرية الروسية التي تعبر البحر الأبيض المتوسط، وتكمن أهمية القاعدة البحرية في طرطوس كأحد الركائز الإستراتيجية في البحر

المتوسط والتي وصفها الأميـرال الروسي إيغور كاساتونوف بأنها تمنح القوات الروسية الوصول السريع إلى البحر الأحمر والمحيط الأطلسي.[21]

تستعمل قاعدة طرطوس البحرية كذلك لمهمّات أخرى من أبرزها شحن الأسلحة والذخائر الروسية للقوات المسلّحة السورية، وهي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة إلى روسيا في ظلّ الأحداث الراهنة سواء لاستمرار عمليات شحن المعدّات الروسية إلى سوريا أو لتسهيل إجراء عمليات إخلاء الرعايا الروس من سوريا عندما تدعو الظروف والتطوّرات إلى ذلك.[22]

لا بدّ من ربط أهمية قاعدة طرطوس بعلاقة التحالف القائم بين روسيا وسوريا، والتي تحرص موسكو على الحفاظ عليها بعدما خسرت كل التحالفات التي كانت قائمة مع عدد من الدول الأخرى في حوض المتوسط والشرق الأوسط ما أضعف موقفها وتأثيرها في الجيوبوليتيك الإقليمي والمتوسطي، لذلك تعتبر القيادة الروسية أن استمرار النظام السوري هو استمرار لتواجدها في منطقة الشرق و البحر الأبيض المتوسط عبر قاعدة طرطوس و ميناء اللاذقية بشكل أقل، و هو ما يؤمن لها منفذا إستراتيجيا كبيرا على البحر المتوسط ويمكنها من تفادي العقبات المتمثلة بعبور المضائق البحرية التي تسيطر عليها تركيا البلد العضو في حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى سهولة وصولها إلى القرن الإفريقي والمحيط الهندي حيث تشارك قواتها البحرية في محاربة القرصنة المنتشرة في منطقة خليج عدن.[23]

تعتقد روسيا أن رحيل الأسد سيؤدي إلى أن تصبح سوريا إما حليفا لتركيا أو دولة فاشلة غارقة في الفوضى و الحرب الأهلية، و في أي من الحالتين سوف تفقد روسيا حليفا يمكن الاعتماد عليه، و علاوة على ذلك فإنها تشعر بالقلق إزاء انهيار ما كان يسمى محور الأنظمة الصديقة لروسيا في الشرق الأوسط، و منذ أن أصبح فلاديمير بوتين رئيسا لروسيا عمل على إعادة بناء العلاقات بين روسيا وحلفائها في الشرق الأوسط من فترة الحرب الباردة، فقد كانت سوريا وليبيا والعراق و إيران في مركز هذا المحور الذي سعت روسيا من خلاله لموازنة الهيمنة الأمريكية في المنطقة.[24]

يشعر القادة الروس بأنهم محاطون بموجة من الاحتجاجات والاحتجاجات المضادة، وهناك خوف بأن الإطاحة بنظام الأسد قد يؤدي إلى تجدد الاحتجاجات المناهضة للحكومة في إيران، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي في المنطقة حتى أقرب الحدود إلى روسيا.

تستند الحسابات الروسية لدعم نظام بشار الأسد إلى قراءات وحسابات جيو–استراتيجية، حيث ترى موسكو أن إسقاط نظام الأسد يعتبر مقدّمة لإسقاط النظام الإيراني، ويشكّل ذلك خسارة إستراتيجية كبرى لروسيا، بحيث تفقد حليفيها الوحيدين في منطقة الشرق الأوسط، كما سيؤثّر ذلك حتمًا على الدور الذي تطمح روسيا إلى الاضطلاع به من جديد كقوة رئيسة لها دور فاعل في التوازنات الدولية الجديدة، خصوصًا في ظلّ تراجع مستوى الوجود العسكري الأميركي بعد الانسحاب من العراق.[25]

ثالثا: مظاهر التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في الأزمة السورية الراهنة

تشهد الساحة السورية صراعا مركبا ومعقدا على المستويين الداخلي والخارجي، تلعب فيها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الدور الأبرز في تسيير أحداث الأزمة السورية، وتتعدد أوجه التنافس الأمريكي–الروسي حول سورية بتعدد أدواته، ويمكن تحديد مظاهر التنافس بين القطبين العالميين إلى ثلاث مستويات وهي: الخطاب الرسمي، المستوى الأممي، مستوى الدعم اللوجيسي.

1. على مستوى الخطابات والتصريحات الرسمية:

إن الخطابات والتصريحات الرسمية لكل من الدولتين المتنافستين حول سوريا هي خطابات متناقضة حد التباين، مما يخلق شرخا في الموقف العالمي الذي لا يضم فقط روسيا والولايات المتحدة، و إنما هناك أيضا تحالفات تنتمي إما لهذا الشق أو لذلك و هو ما يعيد إلى الأذهان صورة الحرب الباردة التي عرفت تناقض في الخطابات الرسمية بين القطبين العالميين، و تشكل محاور و تكتلات تجمعها المصالح المشتركة.

بالنسبة للولايات المتحدة فقد تدرجت الخطابات الصادرة تباعا عن البيت الأبيض في إدانة الصراع، حيث بدأت على استحياء في استنكار ما يقوم به الأسد، و قد طالبت الحكومة السورية بإدخال إصلاحات سياسية سريعة، حتى تطورت تباعا إلى خطاب صريح يدعو لمغادرة الأسد من منصبه و آخر يؤكد أن سوريا الجديدة لن يكون الأسد على رأس هرمها، و قد وصلت الخطابات الأمريكية إلى حد التلويح بتوجيه ضربة عسكرية خاصة في ظل اتهام نظام بشار الأسد باستخدام السلاح الكيماوي .

في الجهة المقابلة كان الخطاب الروسي يدعو إلى ضبط النفس، و اتهام المعارضة المسلحة بتقويض النظام و قتل الناس و كذلك توزيع تهم الإرهاب و الانتساب للقاعدة و التلويح دائما بالفيتو عندما يبدأ أي تحرك يدعو إلى صدور قرار من مجلس الأمن اتجاه سوريا.

فيما كان الوضع في سوريا يزداد عنفا، بدأت مواقف الدول الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة و روسيا، تأخذ منحنى تصعيديا في لهجة الخطاب الرسمي للمسئولين في البلدين، ففي 18 أوت 2011 زادت الولايات المتحدة الضغوط إلى حد كبير على النظام السوري، حيث تحول موقف باراك اوباما من الدعوة إلى الإصلاح إلى المطالبة برحيل الأسد، و قد أعلن البيت الأبيض أن شرعية بشار الأسد كزعيم قد تبددت بالفعل، و قال الناطق"جاي كارني"بأن سوريا ستكون أفضل حالا من دون الأسد.

و قد ردت وزارة الخارجية الروسية في بيان رسمي لها بأنه يجب منح الرئيس الأسد مزيدا من الوقت لتنفيذ البرنامج المعلن عنه للإصلاحات السياسية و الاقتصادية، و أكدت على أن هناك إشارة واضحة لا لبس فيها أرسلت إلى السوريين بشأن وضع حد لمختلف أشكال العنف، و هذه إشارة موجهة أيضا إلى المعارضة التي يتعين عليها الدخول في حوار مع السلطات و النأي بنفسها عن المتطرفين. و استنادا إلى هذه الاعتبارات لا تشاطر روسيا كل من الولايات المتحدة و الإتحاد الأوربي رأيهما في ما يتعلق بالرئيس بشار الأسد، مؤكدة أنها ستحافظ على خطها الثابت و المتماسك بالمبادئ في الموضوع السوري.

قامت الإستراتيجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية في البداية على ضرورة توحيد الجهود الأمريكية و الأوربية من أجل اتخاذ موقف موحد ضد النظام السوري، فقد أعلن أوباما في بيان مشترك مع الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي و المستشارة الألمانية انجيلا ميركل على ضرورة رحيل الأسد، و قد برر أوباما بيانه المشترك بـ"الإدانة واسعة النطاق"من جانب الحكام العرب الذين سحب أغلبهم سفراءهم من دمشق.[26]

و كرد روسي على التصريحات الأمريكية بفرض عقوبات مشددة على سوريا، قال نائب رئيس الوزراء الروسي":لقد أكدنا اليوم أن سوريا تعيش وضعا معقدا نتيجة للعقوبات المفروضة عليها و التي تعرقل تطوير الدولة بصورة طبيعية، لكننا أكدنا من جانب آخر أن روسيا تمسكت و تتمسك بموقفها الوحيد الدائم و الداعم لسوريا و قيادتها و التشديد على وجوب حل جميع النزاعات في الأراضي السورية من قبل الشعب السوري وحده على وجه الحصر و عدم التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا، بأي شكل من الأشكال من قبل دول أخرى".

في سبتمبر 2013 صرح أوباما أن الولايات المتحدة مستعدة لتوجيه ضربة عسكرية للنظام السوري و ذلك بسبب إقدامه على استخدام الأسلحة الكيماوية، و بذلك قامت الولايات المتحدة بزيادة عدد قطع

الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط استعدادا للضربة العسكرية على سورية، و نتيجة لهذه التحركات جاء تهديد بوتين أشد تعبيرا عن وضع يشبه الحرب الباردة، حيث قال":أن روسيا سترد على أي عمل"أحادي الجانب"يقوم به الغرب، و هي أوضح إشارة لرفضها التدخل الغربي المتجاهل لمصالح موسكو في غير مكان في العالم، و بخاصة في سوريا و إيران.

بعد أن وصلت لهجة الخطاب الرسمي بين روسيا و الولايات المتحدة ذروتها بسبب مسألة استخدام السلاح الكيمائي في سوريا، استطاعت موسكو أن تتوصل إلى اتفاق مع واشنطن عبر تقديمها مقترح تفكيك الأسلحة الكيميائية السورية و نقلها خارج الأراضي السورية برعاية أممية، مقابل تراجع الولايات المتحدة عن توجيه ضربة عسكرية ضد سورية، و بذلك انتقلت لغة الخطاب بين الجانبيين الأمريكي و الروسي إلى المطالبة بزيادة الضغط على طرفي الأزمة السورية سواء على صعيد عملية تدمير المخزون الكيماوي السوري، أو على صعيد السعي إلى إنجاح المفاوضات بين الجانبين.[27]

في 11 أفريل 2018 هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتوجيه ضربة عسكرية لسوريا من خلال إستخدام الصواريخ الذكية، و ذلك نتيجة استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية، إلا الرد الروسي جاء سريعا على لسان رئيس لجنة الدفاع في مجلس الدوما فلاديمير شامانونف بأن روسيا قادرة على رد فعال وسريع على أي ضربة عسكرية أميركية في سوريا.

إن المتتبع لمضامين الخطاب السياسي الأمريكي، و تحديدا البيت الأبيض يجد أن هناك اتجاها واضحا لمحاولة دفع الأسد بعيدا عن السلطة، و في الوقت نفسه العمل على دعم قيادة جديدة موالية للغرب للوصول إلى السلطة في سوريا، إلا أن هذا الخطاب الأمريكي واجهه خطاب آخر رافض له من طرف روسيا، التي أكدت عبر الخطابات الرسمية لكبار مسئوليها بأنها ستستمر في الاعتراض على المحاولات الغربية من أجل زيادة الضغوط الدولية على سوريا، فهي لا تريد أن يتكرر السيناريو نفسه الذي حدث في ليبيا، و تؤكد بأنها ستستمر في دعم النظام السوري للقضاء على الإرهاب الذي يهدد المنطقة ككل.

2. على المستوى الأممي

لقد أدى تزايد مظاهر العنف المسلح بين النظام السوري و المعارضة المسلحة إلى تصاعد الضغوط الأمريكية على نظام الأسد في محاولة منها إلى تغيير مسار الأحداث على الأرض، حيث قامت الو.م.أ و حلفاؤها الغربيين برفع الملف السوري إلى مجلس الأمن في محاولة منها لاستصدار قرار مماثل لقرار التدخل في

ليبيا، هذه المحاولة الأمريكية لتدويل الأزمة السورية أدت إلى انتقال التنافس الأمريكي–الروسي إلى الصعيد الأممي، حيث صار التنافس في مجلس الأمن تعبيرا عن مظهر من مظاهر تسجيل النقاط على الخصوم و إفشال مشاريعهم.

المساعي الأمريكية لإصدار قرار أممي يدين نظام بشار الأسد، واجهها رفض روسي باستخدام حق النقض عدة مرات، و هو ما يبرز جدية الصراع الدولي حول سوريا، حيث تكون شكل من أشكال الانقسام بين الدول الكبرى التي تختلف في تقييمها لما يجري في سوريا .

فبينما وقفت روسيا و الصين ضد صدور قرارات تسمح بالتدخل العسكري الخارجي بحجة حماية المدنيين السوريين، أو حتى فرض عقوبات على النظام السوري، وقفت الو.م.أ و الدول الغربية ضد الرئيس بشار الأسد و سعت إلى دفعه لترك الحكم، عبر فرض عقوبات أممية أو التدخل العسكري.[28]

في أكتوبر 2011 تقدمت الو.م.أ و الإتحاد الأوربي باقتراح من أجل صدور قرار في الأمم المتحدة شبيه بالقرار الذي صدر بشأن ليبيا، و ينص على إدانة النظام السوري و فرض عقوبات عليه، إلا أن روسيا و الصين عارضتا مشروع القرار مستخدمتان حق النقض، و قد ربط ممثل روسيا في الأمم المتحدة"تشوركين"الفيتو الروسي ضد مشروع القرار بكونه يتعلق بحق سيادة الدولة و أن على المجلس احترام"مبدأ السيادة و عدم التدخل".

قامت الولايات المتحدة في جوان 2012 بمحاولة أخرى لإستصدار قرار من مجلس الأمن يهدد سوريا بلجوء مجلس الأمن إلى اتخاذ تدابير تحت الفصل السابع إذا لم تنفذ القرارات الدولية السابقة، و قد واجهته روسيا باستعمال حق النقض و ذلك على خلفية أنه يفتح الطريق أمام فرض عقوبات و تدخل عسكري ضد النظام، و أنه سيخرب كل ما أتفق عليه من مبادئ في اجتماع جنيف الخاص بسوريا.

في ماي 2014 تقدمت الولايات المتحدة و الدول الغربية للمرة الرابعة بمشروع قرار لمجلس الأمن لإحالة الجرائم في سوريا على المحكمة الجنائية الدولية، إلا أنه تم إسقاطه بعد استخدام روسيا و الصين حق النقض للمرة الرابعة منذ العام 2011، و تبعا لذلك اعتبرت الو.م.أ و الدول الغربية أن روسيا تغطي الجرائم في سوريا، غير أن روسيا أكدت على لسان ممثلها في الأمم المتحدة :أن مشروع القرار هو محاولة لتأجيج العواطف السياسية و التحضير للتدخل العسكري ضد سوريا.

استخدمت روسيا الفيتو في 5 ديسمبر2017، ضد مشروع قرار تقدمت به الولايات المتحدة لمجلس الأمن يطالب بهدنة سبعة أيام في حلب وإنهاء القتال بأنحاء سوريا، وذلك بعد أن طلبت روسيا عقد جلسة مغلقة لتأجيل التصويت، و بعد ذلك استخدمت حق النقض ضد كل المشاريع المقدمة من طرف الولايات المتحدة في مجلس الأمن في في 2017 و2018، و المتعلقة بفرض العقوبات و التحقيق في قضية استخدام الأسلحة الكيماوية من طرف النظام السوري.[29]

تهدف روسيا من خلال استخدامها حق النقض عدة مرة في مجلس الأمن إلى إفشال إصدار قرار دولي ضد نظام الأسد، للتأكيد على أنها لاعب مهم لابد من أخذ مصالحها في الحسبان إذا أريد للأزمة السورية أن تحل، و بهذا وضعت روسيا كل من الو.م.أ و الدول الغربية في موقف صعب، فإما أن تلتزم الو.م.أ بحل مشترك للأزمة يراعي المصالح الروسية، و هو ما سيمثل انتصارا سياسيا كبيرا لروسيا، أو ستضطر الو.م.أ للعمل خارج إطار الأمم المتحدة و الشرعية الدولة، مما يرفع من تكلفة التدخل إلى أقصى درجة، و يجرده من الشرعية.

3. على مستوى الدعم اللوجستي

تسعى واشنطن و موسكو إلى صنع أدوات تأثير و نفوذ لهما في الصراع الدائر في سوريا، عبر دعم و تمويل المعارضة و النظام السوري، و قد اعتمدت الدولتان في تحقيق ذلك على طريقتين:

الدعم بشكل غير مباشر:عبر تقديم أموال و أسلحة إلى أحد أطراف النزاع، و السماح لبعض الدول الإقليمية بتدعيم طرف على حساب الآخر(إيران و العراق بالنسبة لروسيا و دول الخليج و تركيا بالنسبة للو.م.أ) ،و هو ما يشبه الحرب بالوكالة خلال الحرب الباردة.

الدعم بشكل مباشر:من خلال التواجد بقوات على الأراضي السورية و التدخل في ساحة المعركة، حيث قامت الولايات المتحدة بتوجيه ضربات عديدة للقوات السورية خاصة قصف مطار الشعيرات عام 2017 ، و كذلك إرسال قواتها إلى قاعدة التنف في شرق سوريا، أما روسيا فقد قامت بالعديد من الضربات الجوية على المعارضة ما مكن قوات النظام السوري من استعادت العديد من المناطق و التي من أهمها حلب.

في الجانب الدبلوماسي لعبت الو.م.أ و حلفاؤها دورا بارزا في تسهيل جمع البلدان الداعمة للمعارضة السورية تحت مظلات متعددة، بما في ذلك ما يسمى بـ"مجموعة أصدقاء سوريا" و التي ضمت 11 دولة

عربية و غربية، تعمل على التنسيق فيما بينها لتقديم كل أشكال الدعم للمعارضة السورية خاصة في جانب التسليح.[30]

في جويلية 2013 صادق الرئيس أوباما على إجراء سري لتسليح المعارضة السورية ينفذ عبر وكالة الاستخبارات المركزية، بالإضافة إلى تقديم طلب مبلغ 500 مليون دولار من الكونغرس لوضع برنامج لتدريب و تجهيز عناصر خاضعة للتدقيق الأمني من المعارضة السورية المسلحة، و قد أعلنت الولايات المتحدة كذلك أنها ستقدم أكثر من 27 مليون دولار كحزمة جديدة من المساعدات غير الفتاكة، ليصل مجموع الدعم من المساعدات غير الفتاكة التي تقدمت بها الو.م.أ للمعارضة السورية لما يقرب من 287 مليون دولار منذ بداية الأزمة.

إن دعم المعارضة السورية بمختلف أنواع الأسلحة(الأسلحة المضادة للدروع، القذائف الصاروخية، مدافع الهاون...و غيرها)، بالإضافة إلى خضوع مقاتلي المعارضة لبرنامج معزز من التدريب و التجهيز من قبل الخبراء الأمريكيين، سيمكن الو.م.أ من تحديد مجرى الحرب أو ربما حصيلتها، و ذلك من خلال تغيير كفة الميزان العسكري داخل المعارضة نفسها(بين الحركات المعتدلة و المتطرفة) و ما بين المعارضة و النظام.

على الطرف الآخر، فقد لعبت روسيا دورا مهما في دعم النظام السوري في مواجهة المعارضة المسلحة ليس فقط في مجلس الأمن عبر إستخدام الفيتو، و لا عبر الخطاب السياسي للقادة الروس، بل تعدى ذلك إلى مد سوريا بالخبراء العسكريين و التقنيات العسكرية المتطورة و أجهزة الانترنت و الصفقات العسكرية المباشرة و قطع الغيار، و تعدت الخدمات إلى أكثر من ذلك من خلال الدعم المالي و تسيير الرحلات الروسية المباشرة لدعم و نقل الجرحى و الإصابات الخطيرة إلى روسيا.

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ارتفعت قيمة صادرات الأسلحة الروسية إلى سوريا، حيث تضاعفت خمس مرات في الفترة بين 2007-2012 حسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، وقد بلغ نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي 700 مليون دولار عام 2010، كما أن سوريا وقعت مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة أربعة مليارات دولار في عام 2013[31]،و بذلك فإن معظم ما تستخدمه قوات النظام السوري في مواجهة المعارضة المسلحة من طائرات و دبابات و طلقات نارية و صواريخ هي روسية الصنع، زودت بها روسيا النظام السوري في السنوات الأخيرة، عبر عقود تسلح طويلة الأمد، و من أبرز هذه الأسلحة:

- طائرات مقاتلة من نوع ميغ و سوخوي.
- طائرات مروحية هجومية، مروحيات ياك 130،و ميكويان.
- الدبابات خاصة دبابة "**T72**".
- الصواريخ:فقد زودت روسيا النظام السوري بصاروخ "ياخونت **YAKHONT**"،الذي يصل مداه الى 300 كيلومتر، بالإضافة إلى صواريخ مضادة للطائرات محمولة على الكتف من طراز **IGLA–S**، و منظومة دفاع جوي من طراز **KORNET–METIS**، و عدد كبير من الصواريخ بعيدة و متوسطة المدى من طراز"غراد"59، و في سنة 2018 زودت روسيا حليفتها سوريا بمنظومة الدفاع الصاروخي **S–300**.

و مع إعلان الو.م.أ عن دعمها الصريح لقوات المعارضة السورية و استمرار تدفق السلاح من بعض الدول الإقليمية، تمكنت المعارضة السورية من تحقيق تقدم في العديد من المناطق في حمص و حلب و دمشق و ريفها مما ضيق الخناق على النظام السوري، و هو ما دفع بالحكومة الروسية إلى زيادة دعمها العسكري للقوات النظامية و تسريع وتيرة وصول الإمدادات و المعدات العسكرية و الأسلحة إلى سوريا بما في ذلك:العربات المصفحة، القنابل الموجهة، الرادارات، قطع غيار للمروحيات، مناظير للرؤية الليلية، و رشاشات و قاذفات قنابل، ونتيجة لهذا الدعم استعادت قوات النظام السوري المبادرة العسكرية و تمكنت من صد هجوم قوات المعارضة على دمشق و ريفها الجنوبي و الشمالي، بالإضافة إلى استعادتها بلدة القصير و منطقة القلمون و مدينة حلب، و لم تتبقى لها إلا بعض المناطق في الشمال و التي من بينها منطقة إدلب، و بذلك استطاعت روسيا أن تعيد التوازن على أرض المعركة بما يضمن استمرار مصالحها.[32]

4. خاتمة:

مما سبق يمكن أن نستنتج أن ما يحدث في سوريا من تنافس بين الولايات المتحدة و روسيا هو مرتبط بالأساس بأهمية سوريا الجيوبوليتيكية بالدرجة الأولى، حيث تعتبر الولايات المتحدة أن سوريا تقع في مركز الشرق الأوسط و أن من يسيطر على سوريا يمكنه إحكام قبضته على العراق و تركيا و مصر و التي تشكل سوريا نقطة إلتقاء بينهم، و من يسيطر على هذه النطاقات الجيو–سياسية الثلاثة يمكنه إحكام السيطرة على الشرق الأوسط، و من ينجح في ذلك يمكنه السيطرة على العالم ككل، كما أن السيطرة على سوريا سيمكن الولايات المتحدة من مواصلة تطويق روسيا و العمل على تشكيل حاجز يمنع وصولها إلى المياه الدافئة و

ذلك حسب ما تقتضيه استراتيجية الإحتواء، و التي تهدف إلى محاصرة روسيا و منعها من العودة كقوة عظمى منافسة للهيمنة الأمريكية العالمية.

في الجهة المقابلة تدرك روسيا جيدا أن إسقاط النظام السياسي السوري حليفها و تشكيل نظام سياسي جديد موالي للولايات المتحدة سيؤدي إلى القضاء على المصالح و النفوذ الروسي، و يخرج روسيا من منطقة الشرق الأوسط و حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل نهائي، و هو ما يعني عدم قدرة روسيا للوصول إلى المياه الدافئة، لذلك سارعت روسيا بالتدخل في الأزمة السورية و قامت بتقديم مختلف أشكال الدعم لحليفتها سوريا، و قد وصل الأمر إلى حد التدخل المباشر من طرف القوات الجوية الروسية لدعم الجيش السوري في عملياته، و الذي تمكن في نهاية المطاف من إستعادة السيطرة على أغلب المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة السورية، كل ذلك أدى إلى إرتفاع حدة المواجهة بين الولايات المتحدة و روسيا بشكل غير مسبوق، إلى درجة أن الأوضاع أصبحت شبيهة بما كانت عليه خلال حقبة الحرب الباردة، حيث يسعى كلا الطرفان من خلال مواقفهما المتعارضة إلى التأكيد على مدى أهمية سوريا لضمان مصالحهما الحيوية في منطقة الشرق الأوسط و العالم.

5. التهميش:

[1] وسيم حسام الدين الأحمد، النظم الدستورية والسياسية في الدول العربية، (لبنان:منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص11.

[2] منظمة الإسكوا، "الخطة الوطنية لمستقبل سوريا"،(لبنان:الإسكوا، 2012)، ص-ص11-12.

[3] أسامة حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث(الكويت:عالم المعرفة، 1990)، ص.26.

[4] جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا، ط2(بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ، 2012)، ص.202.

[5] ميشيل كيلو ومجموعة باحثين، رياح التغيير في الوطن العربي:حلقات نقاشية عن:مصر – المغرب – سوريا،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية)،2011، ص.190.

[6] منظمة الإسكوا ، مرجع سابق، ص-ص.11-12.

[7] قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية:النفط السوري أنموذجا،(دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب،2010)،ص-ص.181.183.

[8] بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا 1917-2000((ب-د-ن)، دار الجابية ، 2007)، ص-ص475 – 476.

[9] نصر ربيع وآخرون، الأزمة السورية:الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية،(دمشق:المركز السوري للبحوث والسياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، 2013)، ص-ص، 24-26.

[10] عبد السلام جمعة زاقود، الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد،(الأردن:دار زهران للنشر والتوزيع، 2013)،ص-ص 90-92.

[11] رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة، دمشق:دار الكتاب العربي، 2011، ص153.

[12] حيدر على حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي،(عمان:دار الكتاب العلمية للطباعة والنشر، 2013)، ص 243.

[13] المرجع نفسه، ص.245.

[14] جلال خشيب، "سوريا في مهب التحولات الدولية...دراسة جيوبوليتكية نظرية"، مجلة الأمن في المتوسط، العدد8، (جانفي 2014)،ص. 33.

[15] خالد عبد العظيم، "الصراع على النفوذ في أوراسيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد161، (2005)، ص 268.

[16] حيدر علي حسين، مرجع سابق، ص 103.

[17] عماد فوزي شعبي، " حرب الغاز:الصراع على سوريا والشرق الأوسط"، صحيفة البناء اللبنانية"، 2012/04/17، شوهد بتاريخ:2018/08/26، أنظر: http// :www.areen-.info/ ?p=2207 #ax223cicugcrjgc

[18] Gorenburg Dmitry,"Why Russia Supports Repressive Regimes in Syria and the Middle East", PONARS Eurasia Policy Memo No. 198,(June 2012),p.1.

[19] خالد ممدوح العزي، "روسيا والطاقة الجديدة في البحر المتوسط:المصالح فوق كل اعتبار"، صحيفة المستقبل العربي، العدد4694 ، (21 ماي 2013)، ص.19.

[20] حسام الدجني، "سر الموقف الروسي من الأزمة السورية"، صحيفة القدس العربي، العدد.7042،السنة الثالثةو العشرون، (فيفري 2012)، ص.17.

[21] Institute for the study of war, «Russian naval base Tartus», July 31, 2012, In:21/09/2019, available on

website:www.understandingwar.org/si/5/default/files/backgrounder_russian _ navalbasetartus.pdf.

[22] نضال حمادة، الوجه الآخر للثورات العربية، ط1(لبنان دار الفارابي، ، 2013)، ص262.

[23] Gorenburg Dmitry, Op.Cit,p.4.

[24] Trenin Dmitri, The Mythical Alliance Russia's Syria Policy, The Carnegie papers, FEBRUARY 2013,p.1. http://carnegieendowment.org/files/mythical_alliance.pdf.

[25] رندة حيدر،"لماذا تقف روسيا إلى جان سوريا؟ "،جوان 2012، شوهد بتاريخ:2019/22، أنظر: .http://www.center-lcrc.com/index.php?s=3&ss=4&id=8208

[26] جون اربرادلي، ما بعد الربيع العربي، تر:شيماء عبد الحكيم طه، (القاهرة:كلمات عربية للترجمة و النشر،2013)، ص.112.

[27] عادل الجوجري، المؤامرة الصهيونية على سوريا، (القاهرة:المركز العربي لخدمات الصحافة والنشر مجد، 2012)، ص.236.

[28] ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، (لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون،2013)، ص.302.

[29] نزار عيد القادر، "روسيا و الأزمة السورية:مصالح جيو-إستراتيجية و تعقيدات مع الغرب"، مجلة الدفاع، أفريل 2013، شوهد بتاريخ:2020/10/10، أنظر: .www.lebarmy.gov.lb/ar/news/ ?34961

[30] تشارلز ليستر، الأزمة المستمرة:تحليل المشهد العسكري في سوريا، (قطر:مركز بروكنجز الدوحة، 2014)، ص.2.

[31] وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية و الصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2012، شوهد بتاريخ:2020/10/17، أنظر: .http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/20124314543996550.htm

[32] نزار عبد القادر، الحرب السورية و تساقطاتها الإرهابية على دول الجوار، 2014/04/30، شوهد بتاريخ:2020/10/17، أنظر: .http://ar.jamnews.ir/detail/News/266599